هذا خطأ كبير؛ اذ ان العرب، مثل كل الساميين، لديهم ذهن حاد مليء بالفطنة... العرب، سكـان المدن خاصة، يرون ويفهمون أعمالنا ورغبتنا في البلد، ولكنهم يتظاهرون بانهم لا يلاحظون ذلك. انهم يعتقدون بان اعمالنا الحالية ستكون تهديداً لمستقبلهم، ومن ثم فهم يحاولون ان يستثمرونا، وكذلك ان يأخذوا بعض المنفعة من القادمين الجدد حيث يكون ذلك ممكناً، وفي الوقت نفسه، فانهم، في داخل نفوسهم، يضحكون علينا... ولكن لو حان الوقت الذي يتـطور فيه وجود اخواننا اليهود في فلسطين الى حد كاف لتهديد السكان المواطنين بالابعاد، بقدر كبير او صغير... عندها لن يسلّم الاخيرون مراكزهم بسـهولة»[١٥].

والثاني في مجال اثارة حذر السلطات التي سبق ان أثار حذرها، ايضاً، توالي النشاطات الصـهيونية من هـجرة وبناء مستوطنات. والحقيقة ان السلطات العثمانية بدأت اجراءاتها للحد من الهجرة اليهودية في ذلك العام. كانت القوانين العثمانية تعطي، قبل ذلك، لليهود من رعـايـا الامبراطورية، كعثمانيين، الحقوق ذاتها التي لغيرهم؛ اما اليهود الاجانب، فكانوا مشمولين بالحقوق والامتيازات العديدة الممنوحة لرعايا الدول التي يحملون جنسياتها. ومن كانوا من بين هؤلاء اليهود الاجانب رعايا لدول ليست لها امتيازات خاصة، فقد شملتهم رعـايـة قنـاصل دول اخرى، مثل بريطانيا أو فرنسا او المانيا؛ وهكذا تهيأ لهؤلاء اليهود الاخيرين، ايضاً، حق الاقامة والتملك. ولم تكن هناك، على كل حال، قيود بشأن دخول اليهود الى فلسطين كزوار او كسياح او كحجاج، واول قيد وضع في العام ١٨٨٢ جاء ليشمل اليهود القـادمين من روسيا ورومانيا والصرب وبلغاريا، وقد اصدرت بشأن هؤلاء اوامر حكومية توجب على الداخل منهم الى فلسطين ان يودع لدى سلطات الحدود مبلغ ٥٠ ليرة عثمانية كضمان لمغادرته البلاد بعد انقضاء مدة اقامته التي لا يجوز ان تزيد على ٣١ يوماً[١٦]. لكن هذه الاوامر ألغيت بعد ذلك بسبب الضغوط الدولية التي انصبت على السلطة العثمانية[١٧]. ثم تعاقبت، لعدة سنوات لاحقة، عمليات اصدار اوامر مماثلة والتراجع عنها[١٨]، إلى ان جاء العام ١٨٩١، الذي حفظ لنا تاريخه عريضة اهالي القدس، حين قدمت إلى البلاد دفعة كبيرة من المهاجرين بلغت خمسة آلاف[١٩]، وادى ذلك الى تجدد حذر السلطات، فاصدرت أوامر جديدة تنظم دخول اليهود وتحيطه بعدد من القيود. وقد تم ذلك، كما رأينا، بتأثير ضغط الاهـالي، ونتيجـة ضغـط مارسه، ايضاً، ممثلو الدول المعدودة كاثوليكية: فرنسا والنمسا واسبانيا وايطاليا[٢٠]. والأوامر الجديدة التي أُصدرت في العام ١٨٩١ ابقت ضمان الليرات الخمسين.

الحقيقـة ان موقف الدولة العثمانية من الهجرة اليهودية ظل موضع شدّ وجذب بين ضغـوط الاهـالي وضغوط الدول الاجنبية متناقضة المصالح بهذا الصدد. حتى ان أوامر التقييد التي اشرنا اليها، تم نسبها الى دوافع صحية واجتماعية، وابلغ بذلك سفراء وقناصل الدول الاجنبية، ومنهم من اقتنع بدوافع كهذه، كما كان شأن السفير البريطاني الذي ابلغ إلى وزارة خارجيته ان السلطات التركية لها بعض العذر في ما اتخذته من اجراءات «لان غالبية اليهود الذين يصلون لفلسطين هم من الطبقة المهاجرة والمعدمة»[٢١]. وكتبت احدى الصحف العثمانية «ان الدولة العلية كانت قد رحبت بالمهاجرين من يهود روسيا، فكانت بذلك اعرف الدول بحقوق الانسانية، ولكنها رأت، بعد ذلك، انهم يفدون الى البلاد التي يقصدونها زمـراً وجماعات بحيث يضيق عليهم فضاء تلك البلدان، وسينشأ عن ذلك امراض معدية